

## الانتقائية في الملف الحقوقي تبقى مصر تحت الضغط

لأن انعكاس المبادرات الحالية على المواطنين بحاجة إلى سنوات طويلة لجني الثمار. ولفت هؤلاء إلى أن التعامل مع انتقادات حقوق الإنسان لابد أن يتضمن مصفوفات زمنية واضحة بشأن التوجه نحو تطوير الحقوق السياسية والمدنية التي سجلت تراجعاً في مصر، ومن المهم أن يركز الخطاب على المكتسبات التي تحققته مع ربطها بمدى التطور على مستوى الحريات العامة.

في رأي الحقوقي المحضرم سعد الدين إبراهيم، فإن تجاهل الانتقادات الغربية قد لا يصب في صالح الدولة المصرية على المدى القريب، حتى وإن توجهت إلى دعم الفقراء ومحمودي الدخل، فالضغوط الخارجية ربما تأخذ في التصاعد مستقبلاً.

وطالب حقوقيون بضرورة التعامل مع توصيات المجلس الدولي لحقوق الإنسان والتي شملت 400 توصية قدمت منذ عامين بالمرز من الانفتاح، ونهية البنية التشريعية التي تضمن الحفاظ على حقوق السجناء التي تاتي منها غالبية الانتقادات على أن لا يتعارض ذلك مع إجراءات الدولة في التعامل مع المتورطين في جرائم إرهابية.

وأوضح نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان (حكومي) عبدالغفار شكر، أن الحكومة تعزز أدائها في التعامل مع أي تحركات خارجية ترى أنها تحمل مكونات سياسية بعيداً عن سياق سجلها الحقوقي، ما يظهر من خلال ردود الفعل التي أخذت أشكالاً مختلفة بينها تصعيد الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وأشار في تصريح لـ"العرب" إلى أن البيانات الصادرة بين حين وآخر لا تمثل تهديداً للدولة، غير أن الرد عليها يجب أن يأخذ في الحسبان أنها ستكون قابلة للتصاعد مستقبلاً، وربما تصل إلى حد التلويح بفرض عقوبات.

وأكد شكر أن الاهتمام بالفئات الفقيرة عبر منظومة مساعدات سخية لن يشكل دعامة قوية في تعامل الحكومة مع الضغوط الدولية، لأن المجلس الدولي لحقوق الإنسان يرفض المقايضة بين الحريات وغيرها من الحقوق. وحتى الآن لا يحتل التركيز على أوضاع الفقراء والمهمشين اهتماماً كبيراً على المستوى الدولي، وتنصب الأضواء على الحريات المرتبطة بالحوادث الأمنية التي تضمنتها تقارير منظمات حقوقية محلية ودولية مؤخرًا، وهو ما يضع الحكومة المصرية في معادلة صعبة، تحتاج إلى تفكير عميق تدريجياً.

ضغوط المجتمع الدولي بشأن أوضاع حقوق الإنسان، وقدرتها على جذب الفئات المستفيدة من خدماتها سوف تجعلها تقف على أرض صلبة. وتبنت الحكومة جملة من المبادرات استهدفت الوصول إلى ما يقرب من 60 في المئة من المواطنين في القرى والنجوع الصغيرة عبر مبادرة "تطوير الريف" و"حياة كريمة" وتكافل وكرامة" و"مسكن لكل مواطن"، وغيرها من المشروعات التي تحقق هدفاً يرتبط بتعميق جدار الثقة بين النظام والمواطنين.

وبدا الاهتمام لافتاً في وسائل الإعلام الرسمية بهذه المبادرات لترسيخ المفهوم المصري لحقوق الإنسان، وتوصيل رسالة للخارج تشي بأن تخفيف معاناة الغالبية أهم من الرفاهية المتمثلة في الحريات، والتي لن تؤدي إلى سد حاجات الناس.



عبدالغفار شكر  
الاهتمام بالفئات الفقيرة ليس دعامة قوية للتعامل مع الضغوط

وقال استاذ علم الاجتماع السياسي بالجامعة الأميركية بالقاهرة سعد الدين إبراهيم، إن الدولة لديها أولويات بشأن الاهتمام بحقوق الإنسان وتضع في مقدمتها احتياجات المواطنين الأساسية، من المأكل والمشرب والخدمات المحيطة بهم ثم الصحة والتعليم، على أن يأتي في المؤخرة التعبير عن الرأي والحريات السياسية.

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، لا يمكن الإهتمام بجانب على حساب آخر وقد يكون هناك تفهم في فترات سابقة عاشت فيها البلاد من أوضاع أمنية غير مستقرة حسب فقه الأولويات، لكن الأوضاع الداخلية والخارجية الآن تبدلت، ما يفرض على الحكومة أن تغير من خططها لأحداث التكامل بين الملفات.

وذهب متابعون للتأكيد على أن استقرار الأوضاع الأمنية يجعل التركيز على جانب من الحقوق وإغفال أخرى غير مجد على مستوى التعامل مع نوعية الضغوط الخارجية، والاهتمام بالطبقات الفقيرة غير محمود العواقب

القاهرة - يتمسك النظام المصري بخطته الرامية للتعامل مع الانتقادات المتصاعدة في سجل حقوق الإنسان من خلال التأكيد على مفهومه الشامل للحقوق العامة بعيداً عن الحريات السياسية المطلوبة.

وأظهر الرئيس عبدالفتاح السيسي اهتماماً كبيراً بدعم الفقراء ومحمودي الدخل وتحسين البيئة المحيطة بهم، باعتبار أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا تنفصل عن مبادئ حقوق الإنسان التي تشمل النواحي المدنية والسياسية.

وأعلن السيسي الأحد إطلاق برنامج جديد للتمويل العقاري لصالح محدودي الدخل لدعم قدرتهم على تملك الوحدات السكنية بقروض طويلة الأجل تقدمها البنوك المحلية لمدة تصل إلى 30 عاماً، وبفائدة منخفضة لا تتعدى 3 في المئة.

جاءت الخطوة عقب بيان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الذي صدر الجمعة بموافقة 31 دولة، بينها الولايات المتحدة، وأعربت فيه عن قلقها من وضع حقوق الإنسان في مصر بسبب ما وصف بأنه "تقليص الحيز المتاح للمجتمع المدني والمعارضة السياسية، وتطبيق قانون مكافحة الإرهاب في حق منقذين سلميين".

واستفردت دوائر عديدة قواها للتعامل مع البيان وحضه، وتماشيت الردود مع رؤية السيسي التي تؤكد على خصوصية الحالة المصرية، بما يستوجب التعامل مع التهديدات الداخلية والخارجية بالمرز من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من دون إغفال حقوق البسطاء الذين يتوقون لتحسين أوضاعهم المعيشية.

تنسجم هذه التقديرات مع المزاج الشعبي العام الذي بات غير مكترب بممارسة السياسة، ولا يبدي اهتماماً بأوضاع الأحزاب الضعيفة، ولا يتعاطف مع منظمات المجتمع المدني سوى النخب، ما جعل تركيز الحكومة ينصب على المبادرات التي تحاول حل مشكلات شريحة كبيرة من الفقراء بعد سنوات طويلة من التهميش.

وقال وزير الخارجية المصري سامح شكري الأحد إن "مصر تهتم بملف حقوق الإنسان بمفهومه الشامل، وتمضي في خارطة الطريق الرامية لتجاوز أي سلبيات وتمنح المواطن حقوقه في إطار خصوصيات المجتمع، ومراعاة كافة الاعتبارات والعمل على تنفيذ الاستحقاقات المؤكدة".

ويرى مراقبون أن تصعيد الاهتمام بمحمودي الدخل يتشكل إحدى الركائز التي تعتمد عليها الحكومة في مواجهة

## التيار الإصلاح يراهن على التشريعية لكسر ثنائية عباس - حماس

### اتصالات بين دحلان والقذوة للتنسيق في الانتخابات



شباب غزة يربو إلى التغيير

وأوضح لـ"العرب"، أن تيار الإصلاح يجد في الانتخابات المقبلة فرصة لتسريع وجوده بطريقة ديمقراطية على الساحة الفلسطينية، ولتأكيد نقله السياسي. وأشار إلى أن الوضع القائم للقذوة يتقارب كثيراً مع وضع دحلان الذي جرى فصله من حركة فتح دون أن يجري معه تحقيق أو الاحتكام إلى النظام الداخلي للحركة، كما هو الحال حالياً مع القذوة، وهو أمر يُسهل من عملية التواصل بين الجانبين، لكن ليس بالضرورة أن يفضي إلى إقامة تحالف انتخابي.

وتكثف أن التنسيق سيكون بصورة رئيسية مع المستقلين الذين تقارب رؤاهم السياسية من تيار الإصلاح، إلى جانب العائلات الكبيرة في قطاع غزة والضفة الغربية، وأعضاء حركة فتح ممن يطلبون التنسيق مع التيار. وحذر المصدر من محاولات الرئيس عباس للحيلولة دون ترشح أعضاء التيار في الانتخابات عبر توظيف القضاء.

التضييق على التيار في الضفة الغربية.

وكان التيار الإصلاح أعلن في وقت سابق اعتزامه المشاركة في قائمة مستقلة في الانتخابات التشريعية بيد أن الكثيرين يرون أن هناك إمكانية كبيرة للتنسيق مع قيادات فتحاوية قررت هي الأخرى خوض غمار الانتخابات ضمن قائمة مستقلة عن فتح على غرار ناصر القذوة، لكن دون أن يعني ذلك قيام حلف انتخابي.

وأعلن القذوة عن تشكيل قائمة مستقلة في خطوة أثار غضب الرئيس عباس الذي ذهب حد فصله عن فتح ووقف دعم مؤسسة الشهيد ياسر عرفات التي يرأسها القذوة. واستبعد مصدر مطلع في تيار الإصلاح إمكانية ترشح أعضاء في التيار للانتخابات التشريعية ضمن قائمة واحدة مع ناصر القذوة، لكنه لم ينف وجود اتصالات حالية بين الطرفين بشأن إمكانية التنسيق بينهما، لافتاً إلى أن العلاقات بين الطرفين بدأت تأخذ منحى إيجابياً.

يأمل الكثير من الفلسطينيين في أن تؤدي الانتخابات العامة المنتظرة إلى كسر الثنائية التي يربو لها بين حماس والرئيس محمود عباس، لاسيما مع وجود قوى وازنة قادرة على فرض نفسها ضمن المعادلة.

غزة - تدرج عودة القيادي البارز في تيار الإصلاح الديمقراطي رشيد أبو شباك إلى قطاع غزة بعد غياب طويل امتد لنحو 14 سنة، في إطار الاستعداد للانتخابات التشريعية التي لم تعد تفصل عنها سوى أشهر قليلة.

واستقبل قطاع عريض من سكان غزة أبو شباك بحفاوة وسط آمال لدى الكثيرين في أن ينجح التيار الإصلاح في كسر الثنائية القائمة بين حركتي حماس وفتح التي يتزعمها الرئيس محمود عباس. واعتبر القيادي في تيار الإصلاح الديمقراطي عماد عمر لـ"العرب"، أن عودة القيادي أبو شباك إلى القطاع جاءت وفقاً لتفاهات أجراها التيار مع حركة حماس مسبقاً، على خلفية حوارات عدة في إطار المصالحة الاجتماعية التي بمقتضاها انتهى الصراع بين التيار والحركة، وأن عودته تستهدف المزيد من التنسيق بشأن الانتخابات المقبلة.

وترأس أبو شباك قوى الأمن الداخلي الفلسطينية عندما اندلعت مواجهات دامية بين حركتي فتح وحماس أدت إلى سيطرة الحركة الإسلامية على قطاع غزة صيف 2007، واضطر حينها إلى المغادرة.



عماد عمر  
عودة القيادي رشيد أبو شباك جاءت وفقاً لتفاهات مع حماس

وتم لاحقاً فصل أبو شباك من منصبه في السلطة الفلسطينية بعد اتهامه من قبل محكمة في رام الله بالتقصير في مهامه. ومنذ ذلك التاريخ أسس أبو شباك مع القيادي محمد دحلان تيار "الإصلاح الديمقراطي".

والأسبوع الماضي سمحت حماس أيضاً بعودة العشرات من النشطاء في تيار دحلان من مصر إلى غزة، في الوقت الذي تواصل فيه السلطة الفلسطينية

## عقوبات بريطانية على نظام الأسد تطل وزير الخارجية وأبرز الداعمين الماليين

### الاستخبارات التركية تلاحق قادة الوحدات الكردية داخل سوريا

دمشق - اختطفت الاستخبارات التركية مسؤولاً بارزاً في وحدات حماية الشعب الكردية الزراع العسكرية للاتحاد الديمقراطي داخل سوريا، واقتادته إلى تركيا، في تحول خطير على مستوى أسلوب تعاطي أنقرة مع التنظيم السوري المدعوم غربياً.

ونكرت وكالة أنباء "الأناضول" التركية أن عناصر من الاستخبارات التركية ألقت القبض على إبراهيم بابات الذي قدم على أنه قائد لواء في وحدات حماية الشعب، بينما كان يقود سيارته في مكان لم يتم تحديده في سوريا.

وبحسب الوكالة، نقل بعد ذلك إلى تركيا حيث تم استجوابه، وأشارت إلى أن الموقوف وهو من أبناء مدينة القاشلي قدم معلومات حول خطط لهجوم مواقع عسكرية تركية على الحدود مع سوريا.

وسبق أن كشفت تسريبات عن قيام الاستخبارات التركية الناشطة بقوة في شمال سوريا باختطاف نشطاء أكراد ونقلهم إلى الداخل التركي، ولكن أن يتم اختطاف قيادي سوري فهذا تطور غير مسبوقة.

وتعتبر أنقرة وحدات حماية الشعب الكردي في سوريا امتداداً لحزب العمال تجديدها في مايو المقبل.

روسيا في العام 2016، والذي ينتشر في الجنوب السوري وأيضا في مناطق شرق وشمال غرب سوريا.

وتشمل العقوبات الجديدة فرض حظر سفر وتجميد أصول على الستة المشمولين بالعقوبات، لضمان عدم استفادتهم من المملكة المتحدة بأي شكل من الأشكال.

وتأتي اللائحة بعد يوم من كشف وسائل إعلام بريطانية عن قيام لندن بفتح تحقيق أولي بشأن أسماء الأسد بعد حصولها على أدلة تشير إلى نفوذ السيدة الأولى في سوريا بين أفراد الطبقة الحاكمة ودعمها لقوات الأسد.

وتشدت الخارجية البريطانية في بيانها على أنها ستواصل العمل مع مجلس الأمن الدولي للضغط على سوريا "للانخراط بشكل فعال" في عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة ومحادثات اللجنة الدستورية في جنيف، حانة دمشق على إطلاق سراح المعتقلين بشكل تعسفي والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عراقيل إلى جميع أنحاء البلاد.

وكان الاتحاد الأوروبي بدأ في فرض عقوبات على النظام السوري منذ 2011 على خلفية قمعه للاحتجاجات المناهضة للحكومة، وتضم قائمة الاتحاد الأوروبي حتى الآن 270 شخصا مستهدفين بتجميد الأصول وحظر السفر، فضلا عن 70 كيانا. وجدد الاتحاد الأوروبي الأسبوع الماضي موقفه من أن العقوبات المفروضة على النظام وكياناته مستمرة وسيتم تجديدها في مايو المقبل.

للاتصالات"، ويعتقد أنه يحظى بدعم خاص من أسماء الأسد. وضمت القائمة البريطانية أيضا رجل الأعمال البارز محمد براء القطرعي الذي يسيطر اليوم على قطاعات حيوية من بينها النفط والقمح مستفيدا من علاقات قوية نسجها خصوصا مع الجانب الروسي.

كما طالت العقوبات اللواء مالك عليا قائد "الحرس الجمهوري" منذ يناير الماضي، والذي سبق أن تولى قيادة الفرقة 30 التي يحملها الكثيرون المسؤولية عن الهجمات التي حصلت في شمال غرب سوريا بين عامي 2019 و2020. وضمت اللائحة اللواء زيد صالح، وهو قائد الفيلق الخامس الذي شكلته

في يناير الماضي، أي بعد نحو شهرين من تسلمه المنصب خلفا للراحل وليد المعلم. وضمت اللائحة مستشارة الرئيس السوري والعضو البارز في دائرته الإعلامية لونا الشليل، وأيضا رجل الأعمال يسار إبراهيم الذي يعد إحدى الوجاهات للرئيس الأسد وزوجته أسماء للسيطرة على الاقتصاد السوري.

وكان اسم يسار إبراهيم برز في العام 2018 مع ظهور الخلافات بين النظام وابن خال الأسد رامي مخلوف إلى السطح. ويملك إبراهيم اليوم العديد من الشركات مثل شركة "البرج للاستثمار" وشركة "زيارة للسياحة" والشركة "المركية لصناعة الأسمنت" ومؤسسة "كاسل انفسمنت" القابضة وشركة "وقا

دمشق - أعلنت بريطانيا الاثنين فرض عقوبات على ستة مسؤولين ومقرين من نظام الرئيس السوري بشار الأسد، بينهم وزير الخارجية فيصل المقداد ورجل الأعمال يسار إبراهيم ومحمد براء القطرعي.

وهذه أول حزمة عقوبات ضد دمشق ضمن نظام العقوبات المستقل في المملكة المتحدة الذي جرى تفعيله بعد نهاية الفترة الانتقالية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وتتزامن العقوبات مع مرور الذكرى العاشرة لاندلاع الثورة السورية، وتستهدف "إرسال رسالة واضحة مفادها محاسبة كل المتورطين في دعم نظام الأسد".

وقال وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب في بيان "عرض نظام الأسد الشعب السوري لعقد من الوحشية لأنه تجرأ على المطالبة بإصلاحات بشكل سلمى".

وأضاف "لقد أعاق النظام وداعموه التقدم في العملية السياسية، وتفاقت انتهاكات حقوق الإنسان والقمع والفساد التي أشعلت الاحتجاجات في عام 2011، ولا يزال الوضع الإنساني مستعرا في التدهور".

وتابع راب على ضوء ذلك "تحاسب اليوم ستة أفراد من النظام السوري لاعتدائهم الشامل على المواطنين الذين ينبغي أن يتولوا حمايتهم".

وشملت العقوبات وزير الخارجية السوري فيصل المقداد الذي سبق أن تم إدراجه على لائحة العقوبات الأوروبية



10 سنوات مرت.. دون أوف لل